قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والذى تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٣٠٠ مليون ين يابانى لشراء أرز تايلاندى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والذى تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٣٠٠ مليون ين يابانى لشراء أرز تايلاندى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ رمضان سنة ١٤٠٨ (١٥ مايو سنة ١٩٨٨) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢١ شوال سنة ١٤٠٨ الموافق ٦ يونيه سنة ١٩٨٨ .

القـاهرة فى ١٢ أبريل ١٩٨٨

صاحب السعادة :

السيد / هيروشى هاشيموتو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لـدى جمهـورية مصر العربيـة

أتشرف بالاحاطة بأننى تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى الذى يقـدم فى اطار اتفاق المعونة الغذائية لعام ١٩٨٦ ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التاليـة :

١ ـ تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بهـا ، منحـة تصـل قيمتها الى ثلاثمائة مليـون ين (٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) (والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ ـ تتاح المنحة للاسـتخدام خلال الفترة ما بين تاريخ سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٨٩ ، الا اذا تم اتفـاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تسـتخدم المنحة بواسـطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الأرز والخدمات المدرجة أدناه :

(أ) أرز تايلاندى تصل قيمته الى مائتين وخمسين مليون ين (٢٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) فوب ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل الأرز المشار اليه فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه تصل قيمتها الى خمسين مليون (٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ ين) من موانى فى مملكة تايلاند الى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان أن ذلك مناسبا فانه يمكن استخدام جزء من المبلغ المشار اليه فى (ب) من الفقرة الفرعية المشار اليها فى شراء كمية اضافية من الأرز والخدمات اللازمة لنقلها .

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الأرز والخدمات المشار اليها فى الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار اليها فيما يلى بـ « العقود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم اقرارها • ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للأرز المشترى فى نطاق المنحة •

(ب) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الأرز والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها •

(ج) ضمان أن الأرز المشترى فى نطاق المنحة يسهم اسهاما فعالا فى الاستقرار وتنمية الاقتصاد المصرى ، و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المنحة بما فى ذلك مصاريف نقل الأرز المشار اليه فى (أ) من الفقرة الفرعية

(١) من الفقرة ٣ ، بخلاف تلك التى تغطيها المنحة •

(٢) لا يعاد تصدير الأرز المشترى فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ ــ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالين اليابانى المستخدمة فى شراء الأرز المشار اليه فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) فى حساب يفتح باسمها فى بنك القاهرة .

ويتم الايداع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنية بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم المبالغ المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك الانتاج الغذائى فى جمهورية مصر العربية .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام المبالغ المودعة فى الأغراض المذكورة .

٨ ــ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ ــ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصـــول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى» .

كما أتشرف بأن أوكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمـــام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وانني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير الـــدولة
للتعـــاون الدولى
دكتور / موريس مكرم الله

المحضر

المتفق عليه حول التفاصـــيل الاجرائيـــة

بالاشارة الى الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٨٨ بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتوريد الأرز (المشار اليه فيما بعـــد « المذكرات المتبادلة ») فان ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية يرغبون فى تسجيل التفاصيل الاجرائية التالية التى تم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية فى الحكومتين :

١ ــ يكون شراء الكمية الاضافية من الأرز والخدمات اللازمة لنقلها المشار اليها بالفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) من المذكرات المتبادلة . فى حدود قيمة الفرق بين التكلفة التقديرية للخدمات اللازمة للنقل المشار اليها فى (ب) من الفقرة الفرعية (١) من الفقرة سالفة الذكر والتكلفة الفعلية عندما تكون الأخيرة أقل من السـابقة .

٢ ـ (١) يصدر التفويض بالدفع المشار اليه فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٥) من المذكرات المتبادلة بالين اليابانى لكل عقد .

(٢) يتماثل مبلغ التفويض بالدفع مع مبلغ العقد .

(٣) ينتهى سريان التفويض بالدفع بعد آخر يوم فى فترة سريان المنحة حسبما ورد بالفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة (يشار اليه فيما بعد بـ «اليوم الأخير») . ومع ذلك فان المستندات المطلوبة فى التفويض بالدفع يجب تقديمها للبنك اليابانى المصرح له بالتعامل فى الصرف الأجنبى المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة(٥) من المذكرات المتبادلة قبل اليوم الأخير بخمسة عشر يوما على الأقل .

٣ ـ (١) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٧) من المذكرات المتبادلة فان المبلغ المعادل للمسحوبات بالين اليابانى يتم حسابه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية بمتوسط سعر صرف شهر أبريل ١٩٨٨ لكل من البلدين المعلن لصندوق النقد الدولى . ومن ثم يتم اخطار حكومة اليابان بالمبلغ المحتسب .

(٢) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باخطار حكومة اليابان بسعر بيع الأرز المشترى طبقا المذكرات المتبادلة وموقف الايداع .

(٣) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (٧) من المذكرات المتبادلة تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باعداد « برنامج الاستخدام » للمبلغ المودع والذى يشمل أسماء مشروعات محددة وتفاصيلها ومبلغ النقد المخصص لها . وتتشاور الحكومتان فى « برنامج الاستخدام » .

وزير الدولة
للتعاون الدولى
دكتور / موريس مكرم الله

سفير فوق العادة ومفوض
عن اليابان لدى جمهورية
مصر العربية
السيد / هيروشى هاشيموتو

القـــاهرة فى ١٢ أبريل ١٩٨٨

صاحب السعادة :

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

« أتشرف بأن أشير الى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى الذى يقـــدم فى اطار اتفاق المعونة الغذائية لعام ١٩٨٦ ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التاليـــة :

١ ـ تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بهـــا ، منحـــة تصـــل قيمتها الى ثلاثمائة مليـــون ين (٣٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) (والمشار اليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ ـ تتاح المنحة للاســـتخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية وبين ٣١ مارس ١٩٨٩ ، الا اذا تم اتفـــاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ ـ (١) تســـتخدم المنحة بواســـطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء الأرز والخدمات المدرجة أدناه :

(أ) أرز تايلاندى تصل قيمته الى مائتين وخمسين مليون ين (٢٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) فوب ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقـــل الأرز المشـــار اليه فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه تصـــل قيمتها الى خمســـين مليون ين (٥٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ين) من موانى فى مملكـــة تايلاند الى موانى فى جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عـدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان أن ذلك مناسبا فانه يمكن استخدام جزء من المبالغ المشـار اليه فى (ب) من الفقرة الفرعية المشـار اليها فى شراء كمية اضافية من الأرز والخدمات اللازمة لنقلها •

٤ ـ تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السـلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الأرز والخدمات المشار اليها فى الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة (ويقصد بعبارة الرعايا اليابانيين عند اسـتخدامها فى الترتيبات الحالية الأشـخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيـة الاعتبـارية التى يديرها أشـخاص يابانيون طبيعيون) •

٥ ـ (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم اقرارها طبقا لمـا نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشـار اليها فيما يلى بـ « العقـود التى تم اقرارها ») فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى الذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار اليه فيما بعد بـ « البنك ») •

(٢) تتم المدفوعات المشار اليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صـادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السـلطة التى تحددها •

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام

بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقـود التى تم اقرارها • ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحسـاب من خـلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها •

٦ ـ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ :

(أ) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانى التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للأرز المشترى فى نطاق المنحة •

(ب) كفالة عـدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسـوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسـوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربيـة وذلك فيما يتعلق بتوريد الأرز والخدمات فى نطاق العقود التى تم اقرارها •

(جـ) ضـمان أن الأرز المشترى فى نطاق المنحة يسهم اسهاما فعالا فى استقرار وتنمية الاقتصاد المصرى ، و

(د) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيـذ المنحة بما فى ذلك مصاريف نقل الأرز المشار اليه فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) ، بخلاف تلك التى تغطيها المنحة •

(٢) لا يعاد تصـدير الأرز المشـترى فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية •

٧ ـ (١) تودع حكومة جمهورية مصر العربية مبلغا بالعملة المصرية يعادل المسحوبات بالين اليابانى المستخدمة فى شراء الأرز المشـار اليه فى (أ) فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٣) فى حساب يفتح باسمها فى بنك القاهرة •

ويتم الايداع خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ دخول الترتيبات الحالية حيز التنفيذ ، ما لم تتفق السلطات المعنيـة بالحكومتين على خلاف ذلك .

(٢) تستخدم المبالغ المودعة وفق ذلك فى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك الانتاج الغـذائى فى جمهورية مصر العربيـة .

(٣) تتشاور السلطات المعنية فى الحكومتين بشأن استخدام المبالغ المودعة فى الأغراض المذكورة .

٨ ـ تتفق السلطات المعنية فى الحكومتين عن طريق التشاور فيما بينها على المزيد من التفاصيل الاجرائية اللازمة لتنفيذ الترتيبات الحالية .

٩ ـ تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السـابقة بمثابة اتفـاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمـام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصـول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى» .

وانني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العـادة ومفوض
عن اليابان لدى جمهورية مصر العربية
هيروشى هاشيموتو

المحضر

المتفق عليه حول التفاصيل الاجرائية

بالاشارة الى الفقرة ٨ من المذكرات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٨٨ بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى لتوريد الأرز (المشار اليه فيما بعد بـ « المذكرات المتبادلة ») فان ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية يرغبون فى تسجيل التفاصيل الاجرائية التالية التى تم الاتفاق عليها بين السلطات المعنية فى الحكومتين :

١ ـ يكون شراء الكمية الاضافية من الأرز والخدمات اللازمة لنقلها المشار اليها بالفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٣) من المذكرات المتبادلة ، فى حدود قيمة الفرق بين التكلفة التقديرية للخدمات اللازمة للنقل المشار اليها فى (ب) من الفقرة الفرعية (١) من الفقرة سالفة الذكر والتكلفة الفعلية عندما تكون الأخيرة أقل من السابقة .

٢ ـ (١) يصدر التفويض بالدفع المشار اليه فى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة (٥) من المذكرات المتبادلة بالين اليابانى لكل عقد .

(٢) يتماثل مبلغ التفويض بالدفع مع مبلغ العقد .

(٣) ينتهى سريان التفويض بالدفع بعد آخر يوم فى فترة سريان المنحة حسبما ورد بالفقرة (٢) من المذكرات المتبادلة (يشار اليه فيما بعد بـ « اليوم الأخير ») . ومع ذلك فان المستندات المطلوبة فى التفويض بالدفع يجب تقديمها للبنك اليابانى المصرح له بالتعامل فى الصرف الأجنبى المشار اليه فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة(٥) من المذكرات المتبادلة قبل اليوم الأخير بخمسة عشر يوما على الأقل .

٣ ـ (١) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (١) من الفقرة (٧) من المذكرات المتبادلة فان المبلغ المعادل للمسحوبات بالين اليابانى يتم حسابه بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية بمتوسط سعر صرف شهر أبريل ١٩٨٨ لكل من البلدين المعلن لصندوق النقد الدولى • ومن ثم يتم اخطار حكومة اليابان بالمبلغ المحتسب •

(٢) تقـوم حكومة جمهورية مصر العربية باخطار حكومة اليابان بسعر بيع الأرز المشترى طبقا للمذكرات المتبادلة وموقف الايداع •

(٣) فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (٧) من المذكرات المتبادلة تقوم حكومة جمهورية مصر العربية باعداد « برنامج الاستخدام » للمبلغ المودع والذى يشمل أسماء مشروعات محددة وتفاصيلها ومبلغ النقد المخصص لها • وتتشاور الحكومتان فى « برنامج الاستخدام » •

سفير فوق العادة ومفوض
عن اليابان لدى جمهـورية
مصر العربيـة
هيروشى هاشيموتو

وزير الـدولة
للتعـاون الدولى
دكتور / موريس مكرم الله

وزارة الخارجية

قـرار

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

بعـد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨٨ الصادر بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٨ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين جمهورية مصر العربية واليـابان والتى تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٣٠٠ مليون ين يابانى لشراء أرز تايلاندى ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٦/٦/١٩٨٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٩/٦/١٩٨٨ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين جمهورية مصر العربيـة واليابان والتى تتيح بمقتضاه الحكومة اليابانية للحكومة المصرية منحة مقدارها ٣٠٠ مليون ين يابانى لشراء أرز تايلاندى .

ويعمل به اعتبارا من ٢٧/٦/١٩٨٨

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد